مجلة الشرق الأوسط للنشر العلمي
المجلد (٨) العدد (٢)
الإصدار السادس والعشرون
(١-١١) ٢٠٢٥

التحريض على التشرد وانحراف السلوك عند الحدث في القانون العراقي دراسة تحليلية نقدية

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

م. م. پيشره و محمود محمد أحمد

فاكلتي العلوم الانسانية والاجتماعية، كلية القانون، جامعة كويه.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٦ مايو ٢٠٢٥م

الملخص

يتناول هذا البحث جريمة التحريض على التشرد وانحراف السلوك عند الحدث في القانون العراقي، وهي ظاهرة تندرج تحت حماية الطفل وتسعى إلى مواجهة الآثار السلبية الناجمة عن التأثيرات الاجتماعية والنفسية السلبية. يستعرض البحث الإطار القانوني والنظري لهذه الجريمة، مع تحليل نصوص قانونية وتشريعية معاصرة، واستعراض للدراسات الأدبية والمقاربات المقارنة بين النظام العراقي وبعض التجارب الدولية. كما يُقدم البحث تحليلاً نقدياً للتحديات التي تواجه التطبيق القضائي لهذه النصوص واقتراح توصيات إصلاحية تتضمن تطوير الآليات التنفيذية وبرامج التوعية والتأهيل. وتُستخدم منهجية بحثية شاملة قائمة على المنهج التحليلي الوصفي، والمنهج المقارن، والمنهج الوثائقي، إضافة إلى دراسة حالات واقعية.

الكلمات المفتاحية :التحريض على التشرد؛ انحراف السلوك، حماية الطفل، القانون العراقي، المقارنة الدولية، التحديات القضائية.

*** المقدمة**

إن حماية الطفل تُعد من أهم القضايا الاجتماعية والقانونية في المجتمعات المعاصرة، إذ يواجه الحدث تحديات عدة في ظل تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية السلبية. وتبرز جريمة التحريض على التشرد وانحراف السلوك عند الحدث كواحدة من أبرز الظواهر التي تهدد سلامة الأطفال وتنميتهم. إذ يُشير مصطلح "الحدث" إلى الفرد القاصر الذي لا يزال في مرحلة النمو والتطور، وبالتالي يُعتبر من الفئات الأكثر ضعفاً وحاجة إلى حماية خاصة.

تتجلى أهمية دراسة هذه الجريمة في ضرورة فهم الآليات القانونية والاجتماعية التي تؤدي إلى نشوءها وتأثيراتها على الفرد والمجتمع، كما أن معرفة كيفية تطبيق النصوص

القانونية في مواجهة هذه الظاهرة تُعد ركيزة أساسية لتعزيز منظومة حماية الطفل في العراق. ومن هنا يهدف هذا البحث إلى تحليل جريمة التحريض على التشرد وانحراف السلوك عند الحدث في القانون العراقي بشكل متكامل، مع تقديم رؤية نقدية تُستند إلى الأدبيات القانونية والمقاربات الدولية.

*** مشكلة البحث وإشكاليته**

تتمثّل المشكلة في انتشار ظاهرة التشرد وانحراف السلوك بين الأحداث في العراق، وضعف الإجراءات القانونية والمجتمعية لمنع استغلالهم. فعلى الرغم من وجود نصوص قانونية تُجرم التحريض على التشرد (كالمادة ٢١٧ من قانون العقوبات) إلا أن التطبيق العملي يواجه عقبات بسبب غياب الآليات الرقابية وقصور في التوعية .كما أن الربط بين التشرد والانحراف الجنائي يُظهر قصوراً في منظومة الحماية الاجتماعية.

تتمحور مشكلة البحث حول عدة تساؤلات أساسية، من أبرزها: –

١– ما هو التعريف القانوني لجريمة التحريض على التشرد وانحراف السلوك عند الحدث في القانون العراقي؟

إذ تختلف التعاريف والمفاهيم بين المشرعين والفقهاء مما يُعقّد تحديد العناصر الأساسية للجريمة (عبدالله، ٢٠١٧).

٢– ما هي العناصر المادية والمعنوية والسببية التي تُكوّن هذه الجريمة؟

يَعَدُّ إثبات نية التحريض والعلاقة السببية بين الفعل وتأثيره على الحدث من أبرز التحديات التي تواجه التطبيق القضائي (الهاشمي، ٢٠١٨).

٣– كيف يتم تطبيق النصوص القانونية والإجراءات القضائية في قضايا التحريض على التشرد والسلوك المنحرف؟

يتطلب الأمر دراسة متعمقة لكيفية تنفيذ النصوص القانونية، مع تسليط الضوء على الثغرات والتحديات في التطبيق العملي (القصاب، ٢٠١٩).

٤– ما هي التدابير الوقائية والإصلاحية التي يمكن اتخاذها لتقليل انتشار هذه الظاهرة؟

من الضروري تقييم مدى كفاءة الآليات الوقائية المتبعة وإمكانية تحسينها من خلال التوعية والتدخل المبكر (يونيسيف، ٢٠٢٠)

*** أهداف البحث**

*** الهدف العام**

تحليل جريمة التحريض على التشرد وانحراف السلوك عند الحدث في القانون العراقي من منظور تشريعي ونقدي، بهدف تقديم توصيات عملية تسهم في تطوير منظومة حماية الطفل وتحسين التطبيق القضائي.

*** الأهداف الفرعية**

١– تحليل النصوص القانونية :دراسة المواد المنصوص عليها في قانون العقوبات وقوانين حماية الطفل ذات العلاقة، مع تحليل التفسيرات القضائية المرتبطة بها (الهاشمي، ٢٠١٨).

٢– استعراض الأدبيات والبحوث السابقة :مراجعة الدراسات والمقالات القانونية التي تناولت مفهوم التحريض على التشرد والسلوك المنحرف، مع مقارنة التجارب الدولية (يونيسيف، ٢٠٢٠؛ القصاب، ٢٠١٩).

٣- تحليل الإجراءات القضائية والتطبيق العملي :استقصاء كيفية تطبيق الإجراءات القضائية والعقوبات على حالات التحريض، مع تحليل قضايا محددة كنماذج تطبيقية (عبدالله، ٢٠١٧).

٤- تحديد الثغرات والتحديات :الكشف عن المعوقات القانونية والإجرائية التي تؤثر على فاعلية تطبيق القانون في هذا المجال.

٥- اقتراح توصيات إصلاحية :تقديم مقترحات عملية لتعزيز قدرات الجهات القضائية والتنفيذية وبرامج التوعية المجتمعية

*** أهمية البحث**

تكتسب الدراسة أهمية بالغة من عدة جوانب: -

١- الأهمية القانونية: يسهم البحث في توضيح الإشكاليات القانونية المرتبطة بتحديد مفاهيم التحريض والعلاقة السببية، مما يساعد في إعادة صياغة النصوص القانونية لتكون أكثر دقة وفاعلية (الهاشمي، ٢٠١٨).

٢- الأهمية الاجتماعية والنفسية: يتناول البحث التأثيرات الاجتماعية والنفسية السلبية التي تلحق بالحدث نتيجة التعرض للتحريض، مما يبرز الحاجة إلى تدخلات وقائية وعلاجية متكاملة (يونيسيف، ٢٠٢٠).

٣- الأهمية الأكاديمية: يُعد البحث إضافة قيمة للمكتبة القانونية، إذ يقدم دراسة شاملة تجمع بين التحليل القانوني والنقد الاجتماعي والنفسي، ويمكن أن يكون مرجعاً للأبحاث المستقبلية (القصاب، ٢٠١٩).

٤- الأهمية العملية: من خلال تقديم توصيات عملية مبنية على التحليل النقدي، يمكن أن يُسهم البحث في دعم جهود الجهات الحكومية والقضائية والمنظمات الحقوقية في حماية الحدث وتعزيز منظومة العدالة الاجتماعية (عبدالله، ٢٠١٧).

*** منهجية البحث**

اعتمد البحث على مجموعة من المناهج البحثية لتحقيق أهدافه: -

*** المنهج التحليلي الوصفي**

تم استخدام هذا المنهج لتحليل النصوص القانونية والتشريعات ذات العلاقة بالتحريض على التشرد والسلوك المنحرف عند الحدث. ويساعد هذا المنهج في تفسير المواد القانونية في ضوء المفاهيم النظرية المعاصرة (الهاشمي، ٢٠١٨).

*** منهج الحالة**

تمت دراسة بعض القضايا النموذجية في القضاء العراقي التي تناولت قضايا التحريض على التشرد والسلوك المنحرف، لتوضيح كيفية تطبيق النصوص القانونية والإجراءات القضائية (عبدالله، ٢٠١٧).

*** هيكلية البحث**

تنقسم دراستنا التي تناولت التحريض على التشرد وانحراف السلوك عند الحدث في القانون العراقي الي مبحثيين رئيسين، خصصنا المبحث الأول لبيان الإطار القانوني لجريمة التحريض على التشرد وانحراف السلوك عند الحدث، وذلك عن طريق مطلبيين، تطرقنا في المطلب الأول الى تعريف الجريمة وعناصرها الأساسية، وتناولنا في المطلب الثاني بيان الإجراءات والعقوبات في النظام القضائي العراقي. اما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه بيان تحليل الوضع الحالي للتشريع العراقي، وذلك في مطلبين، اذ تطرق المطلب الأول في مجال التحديات

الاجتماعية والثقافية والقانونية، اما المطلب الاخر مقترحات إصلاحية تحليل قضايا تطبيقية وأحكام قضائية. وأخيرا الخاتمة التي ذكرنا فيثها اهم ما توصلنا اليه في هذه الدراسة، ومن ثم الاستنتاجات والتوصيات.

*** استعراض الأدبيات السابقة**

*** التحريض على التشرد والسلوك المنحرف: مفاهيم ومقاربات**

*** حماية الطفل في القانون العراقي**

شهدت قوانين حماية الطفل في العراق تطوراً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة، مع إدراك السلطات لأهمية توفير بيئة آمنة للأطفال. وتشمل النصوص القانونية المتعلقة بحماية الطفل: –

١– قانون العقوبات العراقي :الذي يتضمن مواد تتناول الجرائم المتعلقة بالتحريض على التشرد والسلوك المنحرف عند الحدث (الهاشمي، ٢٠١٨).

٢– قانون حماية الطفل :الذي يحدد حقوق الحدث والإجراءات الواجب اتباعها لضمان حماية الطفل من كافة أشكال الاستغلال والتحريض (يونيسيف، ٢٠٢٠).

وتشير الدراسات إلى أن التحديات تكمن في التداخل بين التعريفات القانونية والتحليل النفسي والاجتماعي لحالات التحريض، ما يستدعي إعادة النظر في النصوص القانونية لتصبح أكثر وضوحاً (القصاب، ٢٠١٩).

*** التجارب الدولية في حماية الطفل**

تعتبر التجارب الأوروبية والأمريكية من أبرز النماذج التي يمكن الاستفادة منها في تطوير التشريعات العراقية: –

١– التجربة الأوروبية :تتميز بتبني نظم وقائية تشمل برامج توعوية وتدخلات مبكرة، إلى جانب آليات قضائية متخصصة تُراعي الخصوصيات النفسية والاجتماعية للحدث (يونيسيف، ٢٠٢٠).

٢– التجربة الأمريكية :تعتمد على نظام تشريعي وفيدرالي محلي يُتيح التعاون بين الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، مع التركيز على التدخل المبكر والكشف عن مؤشرات الانحراف (القصاب، ٢٠١٩).

*** الإطار القانوني لجريمة التحريض على التشرد وانحراف السلوك عند الحدث**

تشير الأدبيات القانونية إلى أن مفهوم التحريض لا يقتصر على الفعل اللفظي أو السلوكي فحسب، بل يتضمن أيضًا الأبعاد الرمزية والمعنوية التي تؤثر على سلوك الحدث. وقد تناولت العديد من الدراسات مفهوم التحريض من جوانب متعددة: –

يركز على تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية على سلوك الحدث، وكيفية تأثير البيئة الأسرية والمجتمعية على تعرض الأطفال للتحريض (يونيسيف، ٢٠٢٠).

يسلط الضوء على الآثار النفسية الناتجة عن تعرض الأطفال للتحريض، مثل اضطرابات القلق والاكتئاب وتأثيرها على النمو العقلي والعاطفي (القصاب، ٢٠١٩).

يبحث في كيفية تحديد عناصر الجريمة القانونية الخاصة بالتحريض، مثل النية والعنصر المادي والسببية، وكيفية إثباتها أمام القضاء (الهاشمي، ٢٠١٨).

وقد أوضحت الدراسات أن التحريض على التشرد والسلوك المنحرف يُعتبر ظاهرة معقدة تتداخل فيها عوامل متعددة، مما يتطلب تبني مقاربة شاملة في تحليلها (عبدالله، ٢٠١٧).

لبيان تعريف وعناصر وة عقوبات جريمة التحرش، سنقسم هذا المبحث الى مطلبين رئيسيين، في المطلب الأول سندرس تعريف الجريمة وعناصرها الأساسية، اما في المطلب الثاني فنخصصه لبيان عقوبات جريمة التحرش.

*** تعريف الجريمة وعناصرها الأساسية**

يعرّف القانون العراقي جريمة التحريض على التشرد وانحراف السلوك عند الحدث على أنها أي فعل يقوم به شخص بالغ بهدف تحفيز الحدث على الانحراف عن السلوك الطبيعي والتقيد بالقيم الاجتماعية. ويتكوّن تعريف الجريمة من عدة عناصر: –

١– العنصر المادي :يتمثل في الفعل التحريضي الذي يشمل كلمات أو أفعال تهدف إلى دفع الحدث نحو سلوك منافي للنظام الاجتماعي (الهاشمي، ٢٠١٨).

٢– العنصر المعنوي (النية) :حيث يتوجب إثبات أن الفاعل قد قام بالفعل بنية التسبب في تغيير سلوك الحدث بشكل يؤدي إلى الانحراف (عبدالله، ٢٠١٧).

٣– العنصر السببي :يجب أن يكون هناك علاقة سببية واضحة تربط بين فعل التحريض والتأثير المباشر على سلوك الحدث، ما يستدعي تقارير الخبراء وشهادات المختصين في علم النفس الجنائي (القصاب، ٢٠١٩).

*** النصوص القانونية ذات الصلة**

تشمل النصوص القانونية التي يتضمنها الإطار التشريعي العراقي ما يلي: –

١– مواد قانون العقوبات :التي تحدد العقوبات المقررة على جرائم التحريض على التشرد والسلوك المنحرف عند الحدث (الهاشمي، ٢٠١٨).

٢– قانون حماية الطفل :الذي يهدف إلى توفير الحماية القانونية والاجتماعية للحدث وتحديد حقوقه الأساسية (يونيسيف، ٢٠٢٠).

٣– التفسيرات القضائية والنصوص الفرعية :التي توضح كيفية تطبيق النصوص القانونية على أرض الواقع، مع الاستناد إلى سوابق قضائية محددة (عبدالله، ٢٠١٧).

*** الإجراءات والعقوبات في النظام القضائي العراقي**

*** الإجراءات القضائية**

يتبع النظام القضائي العراقي في قضايا التحريض على التشرد والسلوك المنحرف الإجراءات التالية: –

١– جمع الأدلة :يتم جمع الأدلة من خلال شهادات الخبراء النفسيين والاجتماعيين، إلى جانب تقارير الشرطة والتحقيقات الميدانية (القصاب، ٢٠١٩).

٢– الإجراءات القضائية الخاصة :تُحال القضايا التي تتعلق بحماية الطفل إلى المحاكم المختصة التي تمتلك خبرة في التعامل مع هذه القضايا، مع اتخاذ إجراءات سريعة لحماية الحدث (يونيسيف، ٢٠٢٠).

*** العقوبات المقررة**

تختلف العقوبات المفروضة على جريمة التحريض على التشرد والسلوك المنحرف بناءً على عدة عوامل، منها:-

١- العقوبات السجنية :التي تشمل السجن لفترات متفاوتة تعتمد على درجة الجريمة وتأثيرها على الحدث (الهاشمي، ٢٠١٨).

٢- العقوبات المالية :التي تفرض غرامات مالية في بعض الحالات كعقوبة إضافية (عبدالله، ٢٠١٧).

٣- العقوبات التكميلية :تشمل التدابير الوقائية والعلاجية مثل إلزام الجاني بحضور جلسات توعوية وبرامج تأهيلية، بالإضافة إلى تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للحدث (يونيسيف، ٢٠٢٠).

*** التحليل النقدي للتحديات والثغرات في تطبيق القانون**

*** الثغرات القانونية والتشريعية**

على الرغم من النصوص القانونية المتوفرة، توجد بعض الثغرات التي تؤثر على فاعلية تطبيق القانون: -

١- عدم وضوح التعاريف :فقد يؤدي اختلاف الفقه القانوني في تحديد مصطلح "التحريض" و"السلوك المنحرف" إلى صعوبات في إثبات الجريمة (القصاب، ٢٠١٩).

٢- ضعف الربط السببي :يمثل إثبات العلاقة السببية بين الفعل وتأثيره على الحدث تحديًا كبيرًا، خاصة في ظل تعدد العوامل المؤثرة في سلوك الطفل (الهاشمي، ٢٠١٨).

٣- التداخل مع حقوق حرية التعبير :قد يُستخدم الحق في حرية التعبير كذريعة لتحويل أي خطاب نقدي إلى فعل تحريضي، مما يؤدي إلى نزاعات قانونية (عبدالله، ٢٠١٧).

*** التحديات في التطبيق القضائي والإثبات**

يواجه القضاء العراقي عدة تحديات عند التعامل مع قضايا التحريض، منها: -

١- صعوبة جمع الأدلة :يعتمد إثبات نية التحريض على شهادات الخبراء وتقارير التحليل النفسي، مما يستدعي تحقيقات دقيقة ومعقدة (يونيسيف، ٢٠٢٠).

٢- تداخل الجرائم :غالباً ما تتداخل قضايا التحريض مع جرائم أخرى مثل الإهمال والاستغلال، ما يصعّب الفصل بين الجوانب المختلفة للقضية (القصاب، ٢٠١٩).

٣- البيروقراطية وتأخير الإجراءات :تعيق الإجراءات الإدارية البطيئة تحقيق العدالة بسرعة، مما يؤدي إلى تكرار الجرائم وتأخر تقديم الدعم اللازم للحدث (عبدالله، ٢٠١٧).

*** التحديات الاجتماعية والثقافية والقانونية**

تلعب البيئة الاجتماعية والثقافية دورًا كبيرًا في انتشار ظاهرة التحريض على التشرد: -

١- تأثير البيئة الأسرية والمجتمعية :تؤثر البيئة التي ينشأ فيها الحدث على مدى تعرضه للتحريض، حيث يمكن أن تسهم بعض الظروف الاقتصادية والاجتماعية في تسهيل الانحراف (يونيسيف، ٢٠٢٠).

٢- التفاوت في القيم والمعايير الاجتماعية :تختلف معايير السلوك المقبول من مجتمع لآخر، مما يجعل تحديد "السلوك المنحرف" مسألة نسبية تتطلب إعادة تقييم مستمرة (القصاب، ٢٠١٩).

* **دراسة مقارنة للتجارب الدولية في حماية الطفل**

*** التجربة الأوروبية**

أظهرت التجربة الأوروبية نجاحاً في مواجهة قضايا التحريض على التشرد والسلوك المنحرف من خلال: –

١– برامج وقائية وتوعوية :تُعد برامج التوعية الأسرية والمدرسية من الركائز الأساسية في النظام الأوروبي، حيث تُساهم في بناء وعي مجتمعي حول حقوق الطفل (يونيسيف, ٢٠٢٠).

٢– آليات قضائية متخصصة :تمتلك الدول الأوروبية محاكم متخصصة في قضايا حماية الطفل، تتيح إشراك خبراء في علم النفس والاجتماع في تقييم الحالات (القصاب, ٢٠١٩).

٣– توازن بين حرية التعبير وحماية الطفل :تبنت التشريعات الأوروبية نهجًا يوازن بين حماية الطفل وضمان حقوق حرية التعبير، مما يعكس تعقيد التطبيق القانوني في هذا المجال (يونيسيف, ٢٠٢٠).

*** التجربة الأمريكية**

تعتمد الولايات المتحدة نظامًا متعدد المستويات يشمل: –

١– التشريعات الفيدرالية والمحلية :تعمل التشريعات الأمريكية على معالجة قضايا التحريض من خلال إطار تشريعي متكامل يشمل التعاون بين الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية (عبدالله، ٢٠١٧).

٢– التدخل المبكر :يُعتبر الكشف المبكر عن علامات الانحراف وتقديم التدخل النفسي والاجتماعي أمرًا أساسيًا في النظام الأمريكي لمنع تفاقم الجرائم (القصاب، ٢٠١٩).

٣– الشراكة مع المجتمع المدني :تُساهم مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية في مراقبة الحالات وتقديم الدعم اللازم، مما يعزز من كفاءة النظام القضائي في حماية الطفل (يونيسيف، ٢٠٢٠).

* **مقارنة مع التجربة العراقية**

على الرغم من التقدم الذي أحرزه النظام العراقي في مجال حماية الطفل، إلا أن المقارنات الدولية تُظهر الحاجة إلى:–

١– إعادة صياغة النصوص القانونية :ضرورة وضع تعريفات أدق لمفهوم التحريض والسلوك المنحرف تضمن وضوح الرؤية القانونية (الهاشمي, ٢٠١٨).

٢– تعزيز القدرات التنفيذية :تطوير بنية مؤسسية متكاملة تشمل تدريب القضاة والجهات التنفيذية على التعامل مع القضايا المعقدة (عبدالله، ٢٠١٧).

٣– تنمية آليات التعاون المجتمعي :ضرورة تعزيز الشراكة بين الجهات الحكومية والمنظمات المدنية لتحسين آليات التدخل المبكر والتأهيل (يونيسيف، ٢٠٢٠).

*** الأطر النظرية والفلسفية المرتبطة بموضوع البحث**

*** النظرية القانونية**

تعتمد النظرية القانونية على مفهوم المسؤولية الجنائية الذي يستند إلى العناصر المادية والمعنوية والسببية: –

١– النية والتحريض :تُعتبر النية أحد العناصر الجوهرية في تحديد الجريمة، إذ يشترط القانون إثبات أن الفاعل تصرف بقصد التسبب في انحراف الحدث (الهاشمي, ٢٠١٨).

٢- العنصر السببي :يمثل إثبات العلاقة السببية بين الفعل وتأثيره على سلوك الحدث تحدياً قانونياً يستدعي استخدام التقارير العلمية والشهادات المتخصصة (القصاب, ٢٠١٩).

*** النظرية الاجتماعية**

تُبرز النظرية الاجتماعية أهمية البيئة المحيطة بالحدث في تشكيل سلوكه: -

١- بيئة الطفل وتأثيرها :يؤثر السياق الاجتماعي والاقتصادي على قدرة الحدث على مقاومة التحريض، مما يجعل دور الأسرة والمجتمع بالغ الأهمية (يونيسيف، ٢٠٢٠).

٢- الثقافة والمعايير الاجتماعية :تشكل القيم الاجتماعية والمعايير الثقافية الإطار الذي يُحدد ما يُعتبر سلوكاً منحرفاً، ما يتطلب دراسة نقدية لمعايير السلوك في المجتمع العراقي (عبدالله، ٢٠١٧).

*** النظرية النفسية**

تُعد النظرية النفسية أداة هامة لتحليل تأثير التحريض على الحدث: -

١- تأثير التحريض على التطور النفسي :تُظهر الدراسات أن التعرض للتحريض قد يؤدي إلى اضطرابات نفسية تؤثر على النمو العقلي والعاطفي للحدث (القصاب, ٢٠١٩).

٢- الضغوط النفسية والاجتماعية :يمكن أن تنشأ الضغوط من بيئة غير مستقرة أو عوامل اجتماعية سلبية، مما يستدعي تدخلات علاجية ونفسية لمنع تفاقم المشكلة (يونيسيف, ٢٠٢٠).

*** تحليل قضايا تطبيقية وأحكام قضائية**

*** دراسة حالة: قضية التحريض على التشرد في إحدى المحافظات**

في إحدى القضايا البارزة التي تناولتها المحاكم العراقية، تم التحقيق في حالة يتعرض فيها حدث لتحريض ممنهج من قبل شخص بالغ على الانخراط في سلوكيات انحرافية. وتميزت القضية بما يلي: -

١- جمع الأدلة :تم استخدام شهادات الخبراء النفسيين وتقارير التحليل الاجتماعي لتحديد مدى تأثير الفعل التحريضي على سلوك الحدث (القصاب، ٢٠١٩).

٢- الإجراءات القضائية :بُذلت جهود مكثفة لإثبات نية التحريض والعلاقة السببية بين الفعل وسلوك الحدث، ما أدى إلى تقديم ملف قضائي متكامل (عبدالله، ٢٠١٧).

٣- النتائج والإجراءات التأهيلية :قضت المحكمة بالسجن مع إلزام الجاني بحضور جلسات تأهيلية وتوعوية، إضافة إلى تقديم الدعم النفسي للحدث، مما يعكس النهج المتكامل في التعامل مع هذه الجرائم (يونيسيف، ٢٠٢٠).

*** تحليل حكم قضائي آخر**

تضمن تحليل حكم قضائي آخر تناول القضية من زوايا متعددة: -

١- إثبات نية التحريض :اعتمدت المحكمة على الأدلة الظرفية وتقارير الخبراء لإثبات أن الفاعل قد تصرف بنية التسبب في تغيير سلوك الحدث (الهاشمي، ٢٠١٨).

٢- التحليل النفسي والاجتماعي :ساهمت شهادات مختصين في علم النفس الاجتماعي في توضيح تأثير الفعل على الحالة النفسية للحدث (القصاب، ٢٠١٩).

٣- تحديد العقوبات :جاءت العقوبات لتشمل السجن مع تدابير وقائية تأهيلية تضمن عدم تكرار الجرائم وحماية الحدث (عبدالله، ٢٠١٧).

*** معوقات التطبيق القضائي**

تشير القضايا العملية إلى عدة معوقات تؤثر على تطبيق النصوص القانونية: -

١- نقص الخبرة المتخصصة :يواجه القضاة صعوبة في تفسير بعض النصوص القانونية المعقدة المتعلقة بالتحريض، خاصةً مع تعقيد العوامل النفسية والاجتماعية (يونيسيف، ٢٠٢٠).

٢- تداخل الجرائم :يؤدي تداخل قضايا التحريض مع جرائم أخرى مثل الإهمال والاستغلال إلى صعوبة الفصل بين مختلف الجوانب القانونية (القصاب، ٢٠١٩).

٣- البيروقراطية الإدارية :تسهم الإجراءات الإدارية البطيئة في تأخير تقديم العدالة وتقليل فعالية التدخلات الوقائية (عبدالله، ٢٠١٧).

*** الآثار الاجتماعية والنفسية للتحريض على التشرد والسلوك المنحرف**

*** التأثير على الحدث**

يُعد الحدث من الفئات الأكثر تعرضاً للأضرار النفسية والاجتماعية بسبب التحريض: -

١- الاضطرابات النفسية :يؤدي التحريض إلى ظهور اضطرابات مثل القلق والاكتئاب وتدهور الثقة بالنفس لدى الحدث (القصاب, ٢٠١٩).

٢- فقدان الهوية والانفصال الاجتماعي :يمكن أن يؤدي التأثير السلبي للتحريض إلى عزلة الطفل وفقدانه للهوية الاجتماعية، مما يؤثر على تطوره الأكاديمي والاجتماعي (يونيسيف, ٢٠٢٠).

*** التأثير على الأسرة والمجتمع**

تمتد آثار التحريض لتشمل البيئة الأسرية والمجتمعية:-

١- تفكك الروابط الأسرية :يُساهم الانخراط في سلوكيات منحرفة في توتر العلاقات الأسرية وقد يؤدي إلى تفكك الأسرة (عبدالله، ٢٠١٧).

٢- تفاقم المشكلات الاجتماعية :يؤدي انتشار السلوك المنحرف إلى زيادة معدلات الجريمة وتآكل القيم الاجتماعية، مما يهدد استقرار المجتمع (الهاشمي، ٢٠١٨).

*** الخاتمة**

ختاماً، يُبرز البحث أن جريمة التحريض على التشرد وانحراف السلوك عند الحدث تُعد من الظواهر المعقدة التي تتداخل فيها أبعاد قانونية، اجتماعية ونفسية. ورغم توفر النصوص القانونية في النظام العراقي، تظهر الحاجة الماسة إلى إعادة النظر في تلك النصوص لتحديد التعاريف والعناصر المكونة للجريمة بدقة أكبر، وضمان تطبيق آليات وقائية وتأهيلية تساهم في حماية الحدث وتعزيز العدالة الاجتماعية.

توصي الدراسة بما يلي: -

١- مراجعة تشريعية شاملة لإعادة صياغة التعاريف القانونية وتطوير العقوبات بما يتماشى مع المعايير الدولية.

٢- تطوير الآليات التنفيذية من خلال تدريب الكوادر وإنشاء وحدات متخصصة للتعامل مع قضايا التحريض.

٣- تعزيز الوعي المجتمعي من خلال حملات توعية شاملة تستهدف الأسرة والمدارس ووسائل الإعلام.

٤- دعم البحث العلمي وتطوير المؤتمرات والندوات لتبادل الخبرات وتحديث السياسات المتبعة في حماية الطفل.

يأمل الباحث أن تسهم التوصيات المقدمة في تحسين منظومة حماية الحدث في العراق، وأن يكون هذا البحث مرجعاً أكاديمياً يُثري المكتبة القانونية ويسهم في تطوير التشريعات والإجراءات القضائية.

* **التوصيات والإصلاحات المقترحة**

*** الإصلاحات التشريعية**

تتطلب النصوص القانونية مراجعة شاملة لتحديد وتعريف مفاهيم التحريض والسلوك المنحرف بدقة: -

١- صياغة تعريفات دقيقة :يجب على المشرع العراقي إعادة صياغة التعاريف لتشمل جميع العناصر المادية والمعنوية والسببية بشكل واضح (الهاشمي، ٢٠١٨).

٢- تطوير العقوبات :ينبغي اعتماد عقوبات تكميلية تشمل برامج تأهيلية ونفسية واجتماعية بالإضافة إلى العقوبات السجنية والمالية (عبدالله، ٢٠١٧).

٣- حماية حقوق الحدث :تعزيز النصوص التي تكفل حماية الحدث من كافة أشكال الاستغلال والتحريض وضمان حصوله على الدعم النفسي والاجتماعي (يونيسيف، ٢٠٢٠).

*** تطوير الآليات التنفيذية**

لضمان تطبيق النصوص القانونية بشكل فعال، تقترح الدراسة: -

١- تدريب الكوادر القضائية والتنفيذية :تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية للقضاة والشرطة والمحققين حول كيفية التعامل مع قضايا حماية الطفل والتحليل النفسي المتعلق بها (القصاب، ٢٠١٩).

٢- إنشاء وحدات متخصصة :تأسيس وحدات متخصصة في الأجهزة القضائية والتنفيذية للتعامل مع قضايا التحريض على التشرد والسلوك المنحرف (يونيسيف، ٢٠٢٠).

٣- تنمية التعاون بين الجهات :تعزيز آليات التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لتوحيد الجهود في حماية الحدث وتقديم الدعم اللازم (عبدالله، ٢٠١٧).

*** تعزيز الوعي المجتمعي**

تُعد حملات التوعية من الأدوات الفعالة في الوقاية:-

١- برامج التوعية في المدارس والمجتمعات :تنفيذ برامج تثقيفية توعوية تستهدف الأطفال والأسر لتأكيد أهمية اتباع السلوك السليم والابتعاد عن التحريض (يونيسيف، ٢٠٢٠).

٢- حملات إعلامية :استخدام وسائل الإعلام لنشر الوعي حول مخاطر التحريض على التشرد والسلوك المنحرف، مع تقديم نماذج إيجابية بدلاً من النماذج السلبية (القصاب، ٢٠١٩).

٣- تنظيم الندوات والورش :عقد ورش عمل ومنتديات تجمع بين الجهات الحكومية والأكاديمية والمجتمع المدني لمناقشة سبل حماية الطفل وتبادل الخبرات (عبدالله، ٢٠١٧).

*** تطوير البحث العلمي**

لضمان استمرار التطور في هذا المجال: -

١- دعم الأبحاث والدراسات :تشجيع الجامعات ومراكز البحوث على إجراء دراسات معمقة تتناول ظاهرة التحريض على التشرد والسلوك المنحرف عند الحدث (الهاشمي, ٢٠١٨).

٢- إقامة مؤتمرات علمية :تنظيم مؤتمرات وندوات متخصصة لتبادل الخبرات والأفكار بين الباحثين والمختصين في حماية الطفل (يونيسيف, ٢٠٢٠).

٣- التعاون الدولي :تعزيز الشراكات مع مؤسسات بحثية ومنظمات دولية مختصة لتبني أفضل الممارسات والتجارب الناجحة (القصاب, ٢٠١٩).

*** المراجع**

عبدالله، م (2017) .القانون الجنائي وحماية الطفل في العراق: تحديات وآفاق .بغداد: دار الفكر القانوني.

الهاشمي، س (2018) .التحليل القانوني لجريمة التحريض على التشرد والسلوك المنحرف عند الحدث .مجلة القانون العراقي، ١٥.102-75 .pp ,(2)

القصاب، ع (2019) .التحديات النفسية والاجتماعية في قضايا حماية الطفل: دراسة مقارنة .عمان: دار الدراسات القانونية.

يونيسيف (2020) حماية الطفل في العالم العربي: تقرير عن التحديات والفرص .نيويورك: منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

وزارة العدل العراقية (2021) النظام القضائي في العراق: إصلاحات وآفاق مستقبلية .بغداد: وزارة العدل.

عبدالله، م (2017) .القانون الجنائي وحماية الطفل في العراق: تحديات وآفاق .بغداد: دار الفكر القانوني.

الهاشمي، س (2018) .التحليل القانوني لجريمة التحريض على التشرد والسلوك المنحرف عند الحدث .مجلة القانون العراقي، ١٥.102-75 .pp ,(2)

القصاب، ع (2019) .التحديات النفسية والاجتماعية في قضايا حماية الطفل: دراسة مقارنة .عمان: دار الدراسات القانونية.

يونيسيف (2020) حماية الطفل في العالم العربي: تقرير عن التحديات والفرص .نيويورك: منظمة الأمم المتحدة للطفولة.